

براميرتز يشير الى 'عناصر جديدة' وتركيز على 'أبو عدس' والخيوط المشتركة بين الاغتيال

شخص واحد يستخدم أرقاماً هاتفية عدة ربطته اللجنة بعدد من عمليات الاغتيال  
أحمد أبو عدس والمرتبون به:

-46 استمرت التحقيقات الجارية حول أحمد أبو عدس في فترة إعداد التقرير، وتركزت على عدد من المجالات ومن ضمنها اختيار أبو عدس للقيام بالدور الذي اضطلع فيه، بحسب ما توصلت اليه اللجنة. وهي تسعى جاهدة إلى كيفية تحديد هوية أبو عدس، وأين ومتى حصل هذا الأمر، ومن أدخله في هذه العملية وماذا حل به بعد ذلك .

-47 وللمضي قدماً في التحقيق في هذا الشأن، فككت اللجنة الفترة الزمنية المعروفة الممتدة من تاريخ ضلوع أحمد أبو عدس المزعم في العملية بمشاركة بعض الأشخاص في أواخر العام 2004 الى حين اختفائه في كانون الثاني (يناير) 2005 ، وصولاً الى تاريخ اكتشاف الفيديو في 14 شباط/فبراير 2005 .

-48 هناك ثغرة كبيرة في المعلومات بين الأحداث المعروفة في هذا الجدول الزمني. وتعمل اللجنة على سد هذه الثغرات بهدف التوصل الى الوقائع حول تورط أحمد أبو عدس في هذه الجريمة. وأجرت اللجنة المقابلات والأبحاث الجنائية بما في ذلك تحليل الحمض النووي والبصمات، فضلاً عن التحليل الجنائي على الكمبيوتر. كما سعت الى درس أنواع عدة من الوثائق من ضمنها مفكرات وكتيبات ومذكرات ووثائق شخصية وزارات مواقف في لبنان وفي أمكنة أخرى، وسيستمر هذا العمل خلال المرحلة المقبلة من وضع التقرير .

-49 كما قامت اللجنة بإجراء عدد من التحقيقات تتعلق بأشخاص لهم علاقة بأحمد أبو عدس في لبنان وفي الخارج. وأضاء هذا الجانب من القضية على بعض المعلومات المفيدة، وتبقى اللجنة ملتزمة كلياً بمتابعة أي خيط جديد .

-50 في هذا الصدد، أجرت اللجنة 17 مقابلة الى حينه في سورية ولبنان، كما أجرت عدداً من المقابلات مع مسؤولين سوريين ولبنانيين معنيين بالأمر. وجمعت كمية كبيرة من المعلومات والوثائق الالكترونية ومن الحاسوب، كما زارت عدداً من المواقع في سورية.

-51 ولدعم هذا العمل، أجرت اللجنة أبحاثاً شملت أكثر من 200 جيجابايت من البيانات الإلكترونية ودرست مئات الصفحات من الوثائق والمفكرات والمذكرات وحللت عدداً من الهواتف النقالة والتسجيلات الموجودة فيها ودرست كميات كبيرة من المكالمات الهاتفية .

-52 وأرسل أكثر من 100 أداة مصنعة، يحتمل أن يكون بعضها ذات دلالة هامة، إلى مختبر جنائي لتحليل البصمات وإجراء فحوص الحمض النووي والتحليل التصويرية والقيام بتحليل مقارنة مع الأدوات المجمع سابقاً. وتنتظر اللجنة نتائج التحليل الجنائي الحالي لتحديد مدى ارتباط هذه الأدوات المصنعة أو عدمه بجوانب القضية المتعلقة بأحمد أبو عدس .

-53 إن بحث وتحليل الكميات الهائلة من البيانات المجمع الى حينه في هذا المشروع الوحيد يستهلك قدراً هائلاً من الموارد البشرية ويتطلب قدرة كبيرة على التخزين والمعالجة الإلكترونية. وعلاوة على التعقيد الذي يتسم به هذا العمل التحليلي الشاق، تلقت اللجنة بعض البيانات الإلكترونية التي كتبت مستخدمة الرموز فيما البعض الآخر مشفرة وأخرى محيت بالكامل. لذا كان لا بد من تركيب البيانات بما يتناسب مع حركة مكالمات الهاتف النقال .

-54 إن تتبع عملية تحليل حركة المكالمات يستغرق وقتاً طويلاً وهو ضروري للتحضير للمقابلات. وتمثل عملية التحليل هذه أداة مهمة لدعم الأدلة بهدف تأكيد أو نفي المعلومات المتعلقة بمن أجريت معهم المقابلات. كما تكشف هذه العملية عن

معلومات جديدة تؤمن وجهة التحقيق. الفرضيات الأخرى

55- تعتبر اللجنة أن دورها يتعلق بالتحقيق في جميع الفرضيات الممكنة المتأتية عن التحقيق والتحليل المتعلقين باغتيال رفيق الحريري. ولهذه الغاية تحقق اللجنة بأمر مجموعات وأفراد في لبنان وخارجه، من ضمنهم مجموعة تدعي مسؤوليتها عن الجريمة في شريط أبو عدس المسجل .

56- تدقق اللجنة في شأن ادعاءات تفيد أن استهداف رفيق الحريري تم من خلال وسائل جوية. وتتم عمليات جمع إضافية، بما فيها جنائية، من خلال الحصول على بيانات تقنية. ويتم ذلك من أجل توضيح أرجحية أن تكون وسيلة الاستهداف هذه إمكانية قابلة للتطبيق، قبل اتخاذ خطوات تحقيق أخرى. ومن المتوقع أن تكون اللجنة قد توصلت إلى الإحاطة بهذه النقطة خلال الفترة المقبلة للتقرير .

3-دوافع اغتيال رفيق الحريري إطار

57- توسع اللجنة تحقيقاتها ليس فقط إلى الأيام الأخيرة من حياة رفيق الحريري، إنما أيضا إلى الأشهر الخمسة عشر الأخيرة من حياته بالتفاصيل المهمة. وأجرت اللجنة 17 مقابلة إضافية خلال فترة (إعداد) التقرير، تضمنت أشخاصا ينتمون إلى الساحة السياسية الدولية. وتعد هذه المقابلات طويلة وحساسة، وتأتت عن أشخاص يندرجون ضمن إطار الأشخاص الذين النقاوم رفيق الحريري وتفاعل معهم.

58- وجمعت اللجنة معلومات عن مستوى التهديد المتزايد والضغط الممارس على رفيق الحريري على مدى الأشهر الخمسة عشر الأخيرة من حياته. كما توصلت إلى دلائل تشير إلى أنه تلقى تلميحات من مؤيديه، وحلفائه السياسيين وشركائه تفيد أنه لن يكون هدف أي اعتداء. ويقال أنه ظل حتى أيامه الأخيرة، على ثقة بأنه لن يكون هدف اعتداء. وتعتبر هذه النقطة في عمل اللجنة حساسة جدا ومستمرة، وهي تركز ليس فقط على التوصل إلى مظاهر حياة رفيق الحريري ضمن إطارها وبيئته عمله، إنما تركز أيضا على التوصل إلى خيوط تشكل دلائل خلال التحقيق بالنية الإجرامية والقدرة .

الدوافع

59- تستمر اللجنة بالعمل على فرضيات عدة أخرى في ظل التدقيق في دوافع قتل رفيق الحريري. ومن بين هذه الدوافع: أن الحريري كان ضحية إحدى المجموعات المتطرفة التي قتلته لأنه على صلة بدول أخرى في المنطقة وفي الغرب. موقف الحريري من قرار الأمم المتحدة الرقم 1559. انتهاء عهد رئيس الجمهورية اللبنانية كان أحد العوامل. أن الحريري كان يجب أن يقتل قبل نجاحه الممكن في انتخابات أيار (مايو) سنة 2005. أن الحريري على علاقة بجريدة 'النهار'. أو أن الحريري كان من المرجح أن يعلن رسميا عن اختلاسات مالية مزعومة ذات حجم كبير من بنك المدينة. وتقيد فرضية أخرى قيد الدرس أن مرتكبي الجريمة استخدموا دوافع ظاهرة كغطاء مناسب، بنية حقيقية لدفع أفراد آخرين إلى خط الاتهام الأول .

60- اللائحة المذكورة أنفا ليست شاملة، وهي خير مؤشر على التعقيدات في عمليات جمع الأدلة الخاصة بكل فرضية، مع الإشارة إلى أن تركيبات الفرضيات المذكورة عملية أيضا. وفي هذه المرحلة من تحقيقات اللجنة، يظهر أن عددا أصغر من دوافع اغتيال رفيق الحريري هو الأكثر قبولا. وفيما تعمل اللجنة على الفرضيات كافة إلى أن يتم التأكد من عدم جدواها، ستركز خلال فترة التقرير المقبلة على جمع المزيد من الأدلة لتوضيح الدوافع الأكثر ترجيحاً لهذا الاغتيال .

ب - المساعدة التقنية في القضايا الأخرى

11

(1) القضايا ال 14 الأخرى

61- خلال فترة التقرير، وسعت اللجنة مساعدتها التقنية للسلطات اللبنانية في القضايا ال 14 وتستمر بالعمل عن قرب مع المدعي العام اللبناني وقضاة التحقيق دعما لكل منهم. وحتى هذا التاريخ، قامت اللجنة بترجمة 2500 صفحة من الوثائق

المتعلقة بالقضايا وتلقت بيانات إلكترونية هي قيد المراجعة .

62- خلال فترات التقرير السابقة، قدمت اللجنة المساعدة التقنية في التحليل الجنائي، وتحليل الاتصالات والقيام بالمقابلات وخلال فترة التقرير هذه، ركزت اللجنة بالتحديد على مقابلة الشهود الذين هم على علاقة بضحايا الاعتداءات الستة. وأجرت 14 مقابلة حتى اليوم، وهناك عدد من المقابلات موضوعة على الجدول للانتهاء منها خلال فترة التقرير المقبلة.

63- هدف اللجنة من خلال هذه المقابلات الحصول على معلومات عن كل اعتداء بشكل منفصل، وأيضاً معرفة الصلات بين الاعتداءات. وتوصلت اللجنة من خلال المقابلات التي أجرتها حتى اليوم إلى دليل على عدد كبير من الصلات بين القضايا الستة، وبين هذه القضايا وقضية رفيق الحريري، من خلال زوايا عدة. ويدعم هذا الدليل الفرضيات التحليلية التي تمت مناقشتها في التقرير الصادر عن اللجنة في حزيران (يونيو) سنة 2006.

(أ) (طبيعية الاعتداءات

64- تعتقد اللجنة أن الاستهدافات الستة كانت محاولات متعددة لاغتيال الضحايا المحددة. وكان الهدف من كل هجوم هو قتل الشخص، وكانت نجاة ثلاث من الضحايا محض صدفة وليس بفعل التصميم .

65- وكانت الهجمات الثمانية الأخرى من الطبيعة الخطرة المحددة نفسها، على رغم اختلافها من حيث التنفيذ. وعلى الأرجح أنها كانت تتسم أكثر بطبيعتها بعدم التمييز من حيث أن الشخص المحدد لم يكن الهدف بحد ذاته. إلا أن إمكانية مقتل الأشخاص كنتيجة لهذه الهجمات كانت مرجحة إلى حد بعيد. وفي الواقع لقد قتل أربعة أشخاص في حين جرح حوالي 60 شخصاً.

الدوافع الكامنة وراء الهجمات

66- في الحالات الست هناك صلات واقعية بين عدد من الضحايا تجعلها تندرج ضمن مجموعة ذات أهداف واهتمامات مشتركة. وتعتقد اللجنة أنه من الممكن أن يكون دافع قتل بعض الضحايا مرتبطاً بهذه الأهداف والاهتمامات المشتركة، وأنه من الممكن أن تندرج الهجمات ضمن إطار خطة مدبرة أشمل.

67- في الهجمات الثمانية، كانت هناك نية ممكنة لقتل أو جرح الأشخاص، بهدف زرع الخوف بين السكان، وزعزعة الاستقرار الأمني، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية. وعدم وجود أي إنذار مسبق لأي من الهجمات يدعم هذه الفرضية .

(ت) (طبيعية الضحايا المستهدفة

68- في القضايا الست، كان سمير قصير ومي شدياق يشكلان شخصيتين إعلاميتين بارزتين. جبران تويني كان شخصية إعلامية بارزة ونائباً في البرلمان في آن معا. أما مروان حمادة والياس المر فكانا حينها ولا يزالان وزيرين في الحكومة، وجورج حاوي كان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني. كل ضحية كانت معروفة في مجال عملها، وكان لكل منها توجه سياسي معروف .

69- بعض ضحايا الاستهدافات كان مرتبطاً في شكل مباشر وغير مباشر بالتجمع السياسي المعروف باسم حركة 14 آذار. سمير قصير وجبران تويني وجورج حاوي كانوا على صلة بالحركة بإطار أو بأخر. وساند جورج حاوي وسمير قصير حركة اليسار الديمقراطي، إحدى الجهات السياسية التي تقع تحت مظلة حركة 14 آذار. كان مروان حمادة مرتبطاً بالحركة التي سبقت قيام 14 آذار، وهي مجموعة عرفت بمجموعة أو تجمع البريستول، ويبقى اليوم على تواصل قريب مع حركة 14 آذار .

70- صلة أخرى بين مروان حمادة ورفيق الحريري وسمير قصير وجبران تويني هي ارتباطهم بجريدة 'النهار'. وبعض الضحايا كان على صلة ببعضه البعض أو برفيق الحريري من خلال صلات عائلية أو صداقة أو صلات شخصية أخرى .

71- في الهجمات الثمانية، لم تكن الضحايا شخصيات معروفة رسمياً وصاحبة آراء سياسية يعرفها الشعب اللبناني على نطاق واسع. ويمكن وصفهم كأشخاص من عامة الناس .<sup>11</sup> <sup>1</sup>

4-أسلوب الهجمات وطريقة العمل

72- وفقا لما تمت مناقشته في تقرير اللجنة في حزيران (يونيو) 2006، اشتمل الأشخاص الثلاثة المحددون الذين بدأ أنهم يتمتعون بتدابير حماية محدودة جدا على سمير قصير وجورج حاوي ومي شدياق. وتبدو طريقة العمل لهذه الهجمات الثلاث متطابقة من حيث أنها قامت على وضع متفجرات تحت سياراتهم .

73- في هذه القضايا، كانت الإمكانية التشغيلية والقدرة على تنفيذ هجمات من هذا النوع مرتفعة، إلا أن الأسلوب كان سهلا لتعزيز فرص النجاح مع أقل عدد ممكن من التعقيدات. ويوحى كل من الهجمات الثلاث بأن الجناة قاموا بمراقبة مسبقة، لرصد مستوى التدابير الأمنية التي اتخذها الضحايا الثلاث المستهدفون، بما فيه الإجراءات الروتينية والحمائية، ويهدف تحديد المركبة الآلية والمقعد المناسبين لوضع العبوة الناسفة .

74- وفي قضايا الأشخاص الثلاثة المستهدفين الآخرين، وعلى وجه التحديد مروان حمادة والياس المر وجبران تويني، فقد اتخذوا بعض التدابير الأمنية. وبالتالي، قد يكون ممكنا أن يكون سبب الطبيعة المختلفة للهجمات على هؤلاء الأشخاص، أي وضع متفجرة في سيارة راكنة على خط سير كل واحد منهم على سبيل المثال، قائما على تخطي التدابير الأمنية الشخصية التي اعتمدها. وتبدو طريقة العمل متطابقة بالنسبة إلى هذه الهجمات، حيث أن معايير القدرة والإمكانية العملية كانت عالية. وعلى وجه التحديد، تطلبت الهجمات استخبارات جيدة ورصدا ومراقبة أكثر تعقيدا لتعزيز فرص النجاح .

75- لقد تولت منظمة غير معروفة في السابق، اسمها "المقاتلون لأجل وحدة وحرية بلاد الشام"، مسؤولية الهجومين على قصير وتويني. وتقوم اللجنة بتحليل لهذه المجموعة، وقد طلبت من الدول الأعضاء معلومات للمساعدة بهذا الشأن .

76- في القضايا الثماني الأخرى، قد تشير طريقة عمل مماثلة لكل هجوم، على مجموعة واحدة من الجناة الذين أقدموا على سلسلة من الهجمات المتكررة والمستمرة مع أقل عدد ممكن من التعقيدات. وكانت القدرة التشغيلية لتنفيذ هذا النوع من الهجمات عالية، مع أن الطريقة المختارة كانت أبسط ما يمكن لتحقيق الهدف .

77- كانت المتفجرات صغيرة وخفيفة بما فيه الكفاية في كل من القضايا، ليتمكن شخص واحد من تنفيذها، إلا أنها كانت كبيرة كفاية للتأكد من أن الوقع سيكون كبيرا. وقد تم تفجير القنابل إما باستخدام جهاز توقيت وإما من طريق جهاز تحكم من بعد. ويمكن اعتبار اختيار الجناة لتوقيت الهجمات الثماني وموقعها متعمدا، وقد عكس التوازن المدروس بدقة ما بين الوقع المطلوب وسبل الهروب خلال كل من الهجمات .

ج- المزيد من المساعدة التحليل الجنائي

78- تستمر اللجنة في المراجعة التفصيلية للأدلة الجنائية المتوافرة والمتعلقة بالقضايا، وفي تجميع إدارة ساحة الجريمة في كل من القضايا. ويستمر الرصد الزلزالي المقارن للذبذبات التي سجلها المركز الوطني الجيوفيزيائي في لبنان، وتتوقع اللجنة الحصول على نتائج من الخبراء في فترة التقرير المقبلة .

التحليل الجنائي

الاتصالات

79- تستمر اللجنة في تحليل الاتصالات بمساعدة من مقابلات الشهود وبهدف خلق خيوط جديدة في التحقيق. وتم ربط فرد واحد يستعمل أرقاما عدة مبدئيا بعدد من الهجمات، وأجرت اللجنة عددا من المقابلات المتعلقة بهذه المسألة. وتقوم الأهداف على التأكد من الموقع الجغرافي والتوقيات التي يعتمدها بعض الأشخاص في ساحات الجرائم التي يوجد فيها إما الضحايا أو أشخاص على صلة بهم .

2- قضية بيار الجميل

الخلفية

80- في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006، بعث رئيس مجلس الأمن برسالة إلى الأمين العام، يدعو فيها اللجنة إلى توسيع

نطاق الدعم التقني المقدم للسلطات اللبنانية في سياق هذا التحقيق. وتلقت اللجنة الرسالة في 23 تشرين الثاني، وفي اليوم ذاته، أُجري اتصال رسمي بالمدعي العام اللبناني، بهدف البدء في المساعدة في هذه القضية .

81-التقت اللجنة المدعي العام والمدعي العسكري في سلسلة من اجتماعات العمل بهدف مناقشة وقائع القضية بالتفصيل وعدد من المواقع التي يمكن للجنة أن توفر الدعم التقني فيها. ويمكن تقسيم الدعم بشكل عام إلى مجالين: المساعدة في جوانب محددة من التحقيق في القضية، وتوفير الخبرة الجنائية. واستمرت السلطات اللبنانية واللجنة منذ ذلك الحين في علاقتهما الممتازة في مجالات العمل كافة كما تحدد في ما يأتي :

#### الاغتيال

82-في 21 تشرين الثاني 2006، غادر وزير الصناعة بيار الجميل الوزارة قرابة الساعة 1500 . وكان يقود بنفسه، ويرافقه حارسان شخصيان مسلحان، في سيارة تم استئجارها قبل أيام قليلة. وفي الساعة 15. 30 تقريبا، وفيما كان يقود، توقف عند جانب الطريق في انتظار شخص كان يفترض أن يلتقي به، وكان يجري اتصالا هاتفيا في الوقت ذاته .

83-توقفت سيارة داكنة اللون، الأرجح من طراز هوندا سي. في. آر، إلى جانب سيارة الجميل، وبدأ شخص كان يجلس من جهة الراكب الأمامية بإطلاق النار باتجاه زجاج بوابة السائق الأمامية من سيارة الجميل. فتحركات سيارة الجميل وصعدت على منحني بسيط، فصدتها سيارة أخرى. وفي فترة ما من حصول هذه الأحداث، غادر المهاجمون سيارتهم، وتحركوا باتجاه سيارة الجميل، وفتحوا بوابتي السيارة الأماميتين، واستمروا في إطلاق النار من مسافة قريبة إلى داخل السيارة. ثم رحل المهاجمون الذين أطلقوا أكثر من 49 رصاصة من أنواع مختلفة عن ساحة الجريمة.

#### الأولي

#### التقويم

84-يرجح أن يكون الجميل خضع للمراقبة كجزء من عملية اغتيال موجهة ضده، مع أنه لما يتضح منذ كم من الوقت تم وضع هذا المخطط. ويمكن اعتبار التوقيت الملائم والخيار المحدد للهجوم انتهازيا، حيث أن الجميل أوقف سيارته فجأة أثناء تنقله .

85-يرجح، أن تكون الخطة قائمة على اغتيال بيار الجميل، ليس فقط في سياق هجوم موجه ضده، نظرا إلى أن القتلة خرجوا من سيارتهم للاستمرار في إطلاق النار حتى ينفذوا مهمتهم. فضلا عن ذلك، كون القتلة لم يحاولوا التكر أو إخفاء وجوههم، قد يشير إلى أنهم لم يكونوا قد نوا الخروج من سيارتهم لتكون رؤيتهم ممكنة في تلك اللحظة بالتحديد .

#### التقني

#### الدعم

86-تستمر اللجنة في توفير الدعم التحقيقي في قضية الجميل عبر المساعدة على تحديد هوية الجناة والسيارات المستعملة خلال الهجوم. كما أنها تعمل على إعادة تركيب طريقة العمل التي لجأ إليها القتلة قبل الهجوم وخلالها وبعده .

87-يشتمل دعم اللجنة على تحليل للأحداث على مقربة من ساحة الجريمة وللمواقع السابقة لارتكاب الهجوم، ولتصرفات وطريقة عمل الجناة بحد ذاتهم، وللأحداث التي تلت الهجوم مباشرة. ويشتمل أيضا على عمل جنائي يقوم على توفير رسامي وجوه يساعدون على إعادة تركيب ملامح الجناة، وإجراء تحقيق وتحليل للسيارة المهاجمة، بحثا عن الحمض الريبي النووي وبصمات الأصابع وآثار الرصاص ودراسة لحركتها. تقدم اللجنة الدعم أيضا عبر استجواب شهود عيان وأفراد آخرين، وهي تحقق وتحلل الاتصالات التي قد تكون مرتبطة بالاغتيال .

88-بدأت اللجنة في إعادة تركيب ساحة الجريمة لوضع طريقة التنفيذ التي استعملها الجناة من وجهة نظر جنائية. وستشمل إعادة التركيب تحليلا لمسار الرصاص وحركته، لمعرفة أنواع الأسلحة المستعملة والزمان والترتيب والمواقع التي أطلقت منها النار في ساحة الجريمة. وتعد اللجنة لقطات مصورة، وهي حصلت على تسجيلات سمعية لأصوات أسلحة مختلفة للمساعدة في إجراء المقابلات .

89-خلال أيام التحقيق السبعة في ساحة الجريمة، جمعت اللجنة 175 قطعة وتفحصت سيارة الجميل. وبالمجموع، وإن شملنا عناصر جمعتها السلطات اللبنانية، تم إرسال 240 قطعة إلى المختبر، بهدف البحث الجنائي والتحليل. وتشتمل هذه على رفراف سيارة وبعض الزجاج وقبضات بوابة سيارة والبعض من ملابس الضحية وغيرها من الأغراض. وستتم دراسة للحمض الريبي النووي والبصمات على الأغراض المعنية.

90-ستستمر اللجنة في توفير الدعم التقني للسلطات اللبنانية في هذه القضية في المستقبل القريب، وتوظف المزيد من الموارد بحسب الضرورة. وتتوقع إجراء المزيد من المقابلات مع شهود في ساحة الجريمة وأفراد غيرهم، فتطور القضية عبر جمع المزيد من الأدلة وتحليلها، والاستمرار في توفير الدعم الجنائي .

التحقيق يقترب من مرحلة حساسة ومعقدة يجب ان تنجز في سرية تامة

91-رصدت اللجنة متطلبات محددة نابعة عن توفير الدعم التقني لقضية بيار الجميل. ومن الواضح أن السلطات اللبنانية ستستفيد من مبادرات بناء القدرات الجنائية المباشرة والتدريب. وقد يكون الأمر مفيداً بشكل خاص خلال إدارة ساحات الجرائم والمعالجة والتحليل الجنائيين الفوريين للأدلة، والتنسيق الجنائي الضروري .

92-لا يقع بناء هذا النوع من القدرات ضمن نطاق العمل الذي توفره اللجنة، لكنه يوحي بأن الدول الأعضاء قد تدرس إمكانية التوفير الطارئ لدعم من هذا النوع للسلطات الوطنية اللبنانية. وسيضمن ذلك حسن إدارة أي ساحة جريمة مستقبلاً، ويساعد في توفير أكبر عدد ممكن من خيوط التحقيق للسلطات اللبنانية فور حصول الحادث، إن حصل أي هجوم آخر .

### 3-التعاون الخارجي

أ- التعاون المتبادل مع السلطات اللبنانية

93-خلال فترة إعداد التقرير، خصوصاً منذ عودة اللجنة إلى لبنان، تعاونت اللجنة بشكل وثيق مع السلطات اللبنانية حول أوجه عملها كافة .

94-ووسعت الحكومة اللبنانية دعمها الكبير للجنة خلال فترة إعداد التقرير، خصوصاً من خلال تطبيق إجراءات أمنية خاصة لحماية فريق عمل اللجنة وممتلكاتها. وتعرب اللجنة عن جزيل امتنانها لهذا الدعم، خصوصاً في ظل الوضع الأمني الراهن في لبنان الذي لا يزال متقلباً .

95-لقد تقدمت اللجنة بطلبات عدة إلى السلطات اللبنانية لمساعدتها في عملها في مجال التحقيق خلال فترة إعداد التقرير، بما في ذلك رفع 22 طلباً رسمياً خطياً إلى المدعي العام. من جهة أخرى اجتمع أعضاء من اللجنة بشكل منتظم مع وزير العدل والمدعي العام، إضافة إلى أعضاء بارزين من فريق عمله والقضاة المحققين في الجرائم التي تحقق اللجنة فيها والممثل الأعلى الذي عينته قوى الأمن الداخلي .

96-تشارك اللجنة بشكل منتظم مع السلطات اللبنانية المعنية في كل المعلومات ذات الصلة التي تحصل عليها بطريقة لا تلحق الضرر بمصدر المعلومات، أكان فرداً أو مؤسسة أو دولة. ويشمل ذلك تقرير تحليلي حول مصداقية الشاهد الذي تم تحويله أخيراً إلى المدعي العام وقاضي التحقيق المعين للتحقيق في جريمة اغتيال الحريري. لهذا التقرير أهمية خاصة لا سيما في ما يتعلق بالمعلومات ذات الصلة بالأفراد المحتجزين بشكل يمكن مساعدة السلطات اللبنانية على اتخاذ الخطوات المناسبة أو الضرورية المتعلقة باحتجازهم .

ب - التعاون الدولي

97-يفرض كل من قراري مجلس الأمن الرقم 1636 (2005) و 1644 (2005) المعتمد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الدول التعاون مع اللجنة. وتستمر اللجنة بالاعتماد بشكل أساسي على التعاون مع الدول وترفع الطلبات المباشرة بشكل منتظم لتحصل على مساعدة الدول في مجموعة من المسائل المتعلقة بالتحقيق بما في ذلك طلب المعلومات والمستندات والمساعدة اللوجيستية في إجراء المقابلات مع الشهود بالإضافة إلى توفير الدعم الفني والخبرات. يشكل التعاون الكامل من قبل الدول الأعضاء مع اللجنة عنصراً مهماً خلال التحقيق لا سيما في الوقت المناسب ونوعية المعلومات الموفرة للجنة من قبل سلطات الدول .

التعاون مع الجمهورية العربية السورية

98-انسجاماً مع التزامات الجمهورية العربية السورية بموجب قراري مجلس الأمن 1636 (2005) و 1644 (2005)، والتفاهم المشترك بين اللجنة وسورية في وقت سابق من السنة، يبقى تعاون سورية مع اللجنة دقيق التوقيت وفعالاً .

99- خلال فترة التقرير، قدمت اللجنة 12 طلب مساعدة رسمياً إلى سورية، بحثاً عن معلومات، وأدوات مصنعة يدوياً، ووسائل إلكترونية ووثائق تتعلق ببعض الأشخاص والمجموعات، بالإضافة إلى إفادات أخذت من أشخاص خلال مسار التحقيقات التي قامت بها السلطات السورية.

100- قامت اللجنة بعدد من التحقيقات والمقابلات مع أشخاص في سورية. وتضمن هذا العمل إجراء ست مقابلات، وعقد خمسة اجتماعات متعلقة بمسؤولين سوريين، وجمع عدد كبير من معلومات ووثائق إلكترونية ومن الكمبيوتر. وزودت سورية اللجنة بالمعلومات كما طلب منها، لا سيما في شأن بعض الأشخاص والمجموعات. كما أرسلت إلى اللجنة إفادات تم الحصول عليها خلال التحقيقات التي قامت بها السلطات السورية.

101- دبرت سورية أعمال تحقيق اللجنة كافة بالتوافق مع المطالب التي أحالتها اللجنة على السلطة المعنية خلال فترة (إعداد) التقرير، وأعربت اللجنة عن امتنانها في شأن دقة توقيت القيام بكل مهمة، وبالتدابير اللوجستية والأمنية لهذه الأنشطة. ويعتبر مستوى الدعم الذي وفرته سورية خلال فترة التقرير مرضياً بشكل عام. وستستمر اللجنة بمطالبة سورية بالتعاون بشكل كامل، وهو أمر يبقى حيويًا لإتمام عملها بسرعة ونجاح.

التعاون مع الدول الأخرى

102- تطلب اللجنة الدعم الكامل والسريع من الدول، في ما يتعلق بالدعم في المسائل التقنية والقانونية والقضائية المتصلة بالتحقيق.

103- على رغم تجاوب معظم الدول مع مطالب اللجنة والمساعدة النشطة في عملها، ومن ضمنها تسهيل إجراء المقابلات مع الشهود وتأمين أشكال أخرى من الدعم والمعلومات، قام بعض الدول بتقديم أجابة متأخرة أو غير مكتملة، أو لم يستجب مطلقاً. ولدى انتهاء فترة إعداد التقرير انتهى وقت الرد على 22 طلباً أرسلت إلى 10 دول أعضاء مختلفة. إن عدم رد دول محددة ينطوي على تبعات خطيرة في ما يتعلق بتأخير عمل اللجنة وتقديمها في التحقيق. وعلى ضوء الطبيعة الحيوية للمعلومات التي تسعى اللجنة إلى الحصول عليها من الدول والفترة الزمنية المحدودة التي تسعى خلالها إلى استكمال تحقيقاتها فإن اللجنة على ثقة بأنها ستحظى بالتعاون الكامل والسريع من جميع الدول خلال الفترة المقبلة لإعداد التقرير.

104- منذ تاريخ 15 أيلول 2006 تم إرسال ما مجموعه 10 طلبات رسمية للمساعدة إلى خمس دول مختلفة، بالإضافة إلى طلبات المساعدة المقدمة إلى سورية والسلطات اللبنانية.

التنظيمي 4الدعم -

الإجراءات الداخلية

105- قامت اللجنة بمراجعة الإجراءات الداخلية التي سبق أن صدقت عليها وفقاً للقرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن (2005)، وذلك في ضوء مسودة النظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنان. وتبقى اللجنة على يقين بمسؤولية التأكد من أن جميع الشهادات والأدلة الجنائية، وغيرها من الأدلة، تصلح لتقديم أمام هذه المحكمة، واحترام كل المعايير الدولية لتحقيق هذه الغاية.

الإدارة

أ - التوظيف

106- طبقاً لما ورد في التقرير الأخير، شكل التعزيز السريع الذي وجب إدخاله على الطاقة المؤسسية للجنة إحدى أبرز المهمات خلال فترة إعداد التقرير. وفي حين أن توظيف طاقم عمل مختص لا يزال يمثل تحدياً كبيراً وعلى رغم التأخير الذي انعكس سلباً على قدرة اللجنة على إتمام مهماتها، غير أنه تم تسجيل تقدم بارز في انتقاء واستخدام الموظفين خلال فترة إعداد التقرير.

107- كان معدل الوظائف الشاغرة ارتفع خلال فترة إعداد التقرير الأول بسبب الانقطاع الذي شهدته حملة التوظيف نظراً للأوضاع في لبنان وللوظائف الإضافية التي تمت الموافقة عليها في حزيران (يونيو) 2007. غير أن هذا المعدل انخفض

بصورة مستمرة بين شهري آب (أغسطس) وكانون الأول (ديسمبر)، متراجعا من 29 في المئة في آب إلى 19 في المئة في وكانون الأول. ولا تزال حملة التوظيف مستمرة بالنسبة إلى الوظائف الرئيسية. إن قسم التحقيقات يضم اليوم طاقم عمل دوليا مؤلفا من 29 شخصا وثمة ثلاثة طلبات توظيف في مرحلة متقدمة من الدراسة. كذلك، تتم حاليا مراجعة طلبات 28 مرشحا اختيرت من بين عدد كبير من الأسماء التي قدمتها الدول الاعضاء والوكالات الدولية، وستعقد المقابلات في فترة قريبة .

108- أعربت اللجنة عن امتنانها للأجوبة الإيجابية التي حصلت عليها حتى الآن من الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية بعدما طلبت منها تحديد المرشحين المؤهلين .

ب - الموازنة

في آب 2006، قدمت اللجنة اقتراحا بموازنة جديدة للأشهر الإثني عشر الممتدة من كانون الثاني (يناير) إلى كانون الأول 2007. وتتضمن الموازنة احتياطا ل188 موظفا دوليا، أي أنه تم توظيف 13 موظفا إضافيا، من بينهم 5 موظفين في مجال التحقيقات في الأربع عشرة قضية، وموظف أمني و7 موظفين إداريين. إنه من الضروري ضم هؤلاء الموظفين الإضافيين (أ) لتلبية زيادة الطلب الناجمة عن المهام الإضافية بسبب حالات المساعدة التقنية، إذ كان من المتوقع أن تأتي كميات هائلة من البيانات - التي تم اليوم الحصول عليها، (ب) لتوكيل المهام الإضافية الناجمة عن الزيادة المرتقبة في عدد الموظفين بسبب تقدم حملة التوظيف، و(ج) التعويض عن خسارة المساعدة من الوكالات الأخرى القائمة في لبنان (القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) التي لم يعد باستطاعتها في الوضع الراهن توفير المساعدة اللازمة كما في السابق .

ج - الأمن

110- بفضل المساعدة السخية التي قدمتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والقوات الدولية للأمم المتحدة والسلطات القبرصية واللبنانية، لا سيما الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، قام فريق العمليات الأمنية التابع للجنة بتنسيق رحلة أمنة لطاقم اللجنة الدولي وجميع بيانات التحقيق من قبرص إلى بيروت، تم جزء منها بحرا والجزء الثاني جوا، وذلك طوال فترة أسبوع من التاسع إلى السادس عشر من تشرين الأول 2006 .

111- إن أمن طاقم اللجنة والمباني المخصصة لها وأصولها لا تزال تشكل أولوية. والوضع الأمني الذي طبع فترة ما بعد الحرب لا يزال هشا، والمشاكل السياسية أدت إلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار. إن التركيز على التحقيق والانتقال المقبل إلى محكمة خاصة، من شأنهما أن يؤديا إلى جو قد يعرض طاقم اللجنة للخطر ويعوق عملها. لذا يتوجب التركيز على إجراءاتها الأمنية بهدف تأمين استمرارية مهمة اللجنة من طريق حماية جميع موظفيها ومبانيها وأصولها .

112- إن الفريق الأمني التابع للجنة مستمر في مراجعته وتحديثه للتقارير المتعلقة بالتهديدات والمخاطر التي قد تطاول اللجنة، وذلك بهدف التأكد من أن جميع المسائل الأساسية المتعلقة بالتدابير الأمنية تتطابق مع المعايير الأمنية ذات الصلة. إذا تم وضع أو تعديل إجراءات عملية وخطط طوارئ تتماشى مع المعايير الأمنية، انطلاقا من التحليلات المتعلقة بالتهديدات والمخاطر

د - مذكرة توضيحية إضافية

113- رفع المحقق في الثالث عشر من تشرين الأول مسودة محدثة للمذكرة التوضيحية الإضافية وقعتها الحكومة اللبنانية واللجنة في الثالث عشر من حزيران 2005. وتجري الحكومة اللبنانية حاليا مراجعة هذه المسودة .

#### 5- استنتاجات

114- تبقى الأهداف الاستراتيجية للجنة قائمة على تجميع الأدلة المتعلقة بالمسؤولين عن اغتيال فريق الحريري والضحايا الآخرين للاعتداءات الخاضعة للتحقيق والتي ستقدم إلى المحكمة في المستقبل. وهي تبقى على التوازن بين الحاجة إلى الإسراع في التحقيقات ومتطلبات تطبيق المعايير القانونية الملائمة. وفي المرحلة المقبلة من إعداد التقرير، ستستمر اللجنة في التركيز على التحقيقات كما تفعل حاليا، بحسب ما ورد في هذا التقرير، كما انها ترمي إلى إجراء نحو 50 مقابلة وتجميع مزيد من الوثائق والحصول على أنواع أخرى من الأدلة .

115- إن التحقيق في اغتيال فريق الحريري يقترب من مرحلة حساسة ومعقدة ويجب ان تنجز عملها في سرية تامة من أجل



خلق جو آمن للشهود والعمالين في اللجنة. وسيحافظ كل من اللجنة والمدعي العام في لبنان على الاتفاق الكامل في هذا الخصوص

-116 يستمر عمل اللجنة المتعلق بالقضايا ال 14 في كشف النفاذ عن روابط مهمة بين كل من هذه القضايا ويشير الى روابط تتعلق بقضية رفيق الحريري. وسيستمر العمل اللاحق من خلال التركيز على هذه الروابط التي تشكل المحور الأساسي لاتجاه التحقيق. وعلى نحو مشابه، ستستمر اللجنة في تقديم الدعم في قضية اغتيال الجميل وستركز على المساعدة في تحديد هوية مرتكبي الجريمة، كما انها ستركز ايضا على التأكد من وجود روابط مع القضايا الأخرى .

-117 ستطلب اللجنة المزيد من المساعدة في الشهور المقبلة في مجالات رئيسة ثلاثة. اولا: ستحرص على أن تكون إدارة الأنظمة من قبل الأمم المتحدة في مجالات مثل التوظيف والحصول على تجهيزات جديدة والإدارة والأمر المالية قادرة على توفير الدعم اللازم لعملها فيما يخص سرعة العمل واتجاهه. ثانيا: تشير اللجنة الى الالتزام المتفاوت في 'طلبات المساعدة' التي ترسلها الى عدد من الدول. ان التأخير في الاستجابة لطلباتها او عدم الرد على هذه الطلبات يعيقان في شكل كبير التقدم في التحقيقات التي تجريها اللجنة في اتجاهات معينة. ثالثا: انه من الأهمية بمكان ان تتوافر للجنة إمكان النفاذ الى السياسيين الذي كان للحريري اتصال مباشر معهم في الشهور الأخيرة من حياته، وكذلك الاتصال بالأشخاص المرتبطين بالقوى السياسية في لبنان، وفي المنطقة والعالم. وتتطلع اللجنة الى تعاون مستقبلي مع هؤلاء الأشخاص، ومع ممثلي دول، إن كان الأمر ملائماً، بهدف تأمين إنجاز التحقيقات .

-118 تشير اللجنة الى ان الجو العام الذي تعمل فيه يتسم بقدر كبير من الأمور غير المتوقعة. ان الوضع الأمني والمناخ السياسي والنزاعات السابقة واحتمال حصول عنف متواصل، إضافة الى المسائل المتعلقة بمستقبل المحكمة الخاصة قد تساهم كلها في إحجام الشهود عن الاتصال باللجنة، ما يزيد من صعوبة التوظيف والحفاظ على الموظفين العاملين .

-119 أخيراً، تقر اللجنة بأن المحكمة الخاصة، التي من المحتمل ان تُولف خلال الفترة المقبلة وغير المحددة، ستزيد من التزاماتها ودورها. وستعدل اللجنة دينامية عملها لتتلاءم مع قيام المحكمة، ولتحقيق هذا الهدف، ستعيد اللجنة تحديد أهدافها بصورة جزئية لتسلم نتائج عملها في تقصي الحقائق الى مكتب المدعي العام .

الموضوع: عام

المصدر: الحياة